



Constitutional obligations of the state and guarantees of their fulfillment

¹ Assist. Prof. Dr. Ayat salman shuhaib

College of rights alnahrain university

Abstract:

the book It is one of the books that sheds light on a very important issue, due to the fact that constitutional institutions in Iraq today are constantly evolving to keep pace with the requirements of modernity in life. Constitutional and political matters have constituted, in its details, fertile material for modern constitutional studies in order to apply them on the ground to advance constitutional institutions through the judiciary and its extent. The ability of its provisions to achieve a state between balance in those institutions and the state as a whole and steadfastness in the face of obstacles, and what are the mechanisms and means used to achieve this and the difficulties that stand in the way of correct applications to achieve the desired balance.

1: Email:

ayat.salman@law.nahrainuniv.edu.iq

q

2: Email:

DOI

10.37651/aujlp.2024.147286.1202

Submitted: 24/1/2024

Accepted: 10/2/2024

Published: 15/03/2024

Keywords:

Loyalty

Constitution

judiciary.

©Authors, 2024, College of Law University of Anbar. This is an open-access article under the CC BY 4.0 license (<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>).



مقال مراجعة كتاب الالتزامات الدستورية على الدولة و ضمانات الوفاء بها

أ.م. د. آيات سلمان شهاب

كلية الحقوق /جامعة النهرين

الملخص:

ان كتاب الالتزامات الدستورية على الدولة و ضمانات الوفاء بها يعد من الكتب التي تسلط الضوء على مسألة غاية في الاهمية وذلك لكون المؤسسات الدستورية في العراق اليوم تتطور باستمرار لتواكب متطلبات الحداثة في الحياة الشأن الدستوري والسياسي وقد شكل ذلك في جزئياته مادة خصبة للدراسات الدستورية الحديثة من اجل تطبيقها على ارض الواقع للنهوض بالمؤسسات الدستورية من خلال القضاء ومدى قدرة احكامه على تحقيق حالة من التوازن في تلك المؤسسات وعموم الدولة والصمود امام المعوقات وما هي الاليات والوسائل المتبعة لتحقيق ذلك والصعوبات التي تقف امام التطبيقات الصحيحة لتحقيق التوازن المنشود.

الكلمات المفتاحية:

الوفاء ، الدستور ، القضاء.

نص المقالة

يتناول الكاتب في الباب الاول من الكتاب ماهية الالتزامات الدستورية من خلال التطرق في الفصل الاول الى تلك الالتزامات وعلاقتها مع القواعد الدستورية من خلال بيان التعريف وبضمنه المفهوم الخاص بالالتزامات الدستورية وبيان ما هو متعارف من معانيها من ثم يؤكد الباحث على طبيعة خاصة تتميز بها الالتزامات الدستورية عن غيرها من القواعد اذ ان لها سمات معينة وملامح محددة كان تكون تلك الالتزامات مفصلة وواضحة وكذلك مستوحاة من النظام العام وحيث هي كذلك فلا يمكن بناء عليه مخالفتها بقاعدة تشريعية عادية كما ان هنالك طرق معينة لتفسيرها .. من ثم استغرق الكاتب في بيان مجموعة من المزايا لتلك القواعد ومنها كونها قواعد امرة وان تكون داخلية ضمن الوثيقة الدستورية بالفعل مع ضرورة توافقتها مع السياسة العامة للدولة .. ويؤكد الكاتب على اعلوية هذه الالتزامات من خلال مقارنة اصول احكامها من مبدا علوية الدستور الذي بين الباحث اساسه ومقاصده مبتدئا بالاساس التاريخي والفلسفي لعلوية الدستور ومن خلال ذلك يسترسل الباحث في دراسة ماهية مبدا خضوع الدولة للقانون من خلال دراسة ماهية هذا المبدأ وكذلك كيفية خضوع الدولة للقانون شارحا لاساس الفكري لدولة القانون وباي فلسفة تأثر ذلك الاساس معرجا على ضمانات خضوع الدولة للقانون وحيثيات ذلك من خلال المرور بتعريف العرف الدستوري

للمسألة مع ذكر ما للعرف الدستوري من تأصيل تاريخي من خلال تداول وقائع التاريخ الدستوري شارحا الشرائع القديمة ومالها من تأثير على تكوين موروث النظام الدستوري وشكل تداول السلطة في بلد ما شارحا انواع العرف الدستوري مؤكدا من خلال الاستنتاج على رفض فكرة وضع التزامات مستجدة على عاتق السلطة وخاصة تلك الغير منصوص عليها في الدستور وان تلكم الالتزامات كقواعد عليا عvisية على التأويل او العبت من قبل اي سلطة.

وذهب الكاتب في الباب الثاني الى ضمانات نفاذ الالتزامات الدستورية : حيث يقدم الباحث فكرة الباب الثاني من خلال اهمية تضمين الوثيقة الدستورية ضمانات تؤدي الى حسن تطبيق الالتزامات الدستورية حيث قدم الكاتب ثلاث انواع من تلكم الضمانات ومنها دور السلطة العامة في تنفيذ هذه الالتزامات والذي يحقق بالضرورة مبدا التوازن بين السلطات بحيث يستحيل معه تغول احدى السلطات على الاخرى

ومن خلال شرح وافي لاهم الاحكام الدستورية والتشريعية التي تنظم الامر مؤكدا على دور الرقابة على دستورية القوانين في ذلك من خلال المتابعة للكيفية التي قد يتم بها خرق الالتزامات الدستورية من قبل فرد او سلطة مستعينا ببعض الامثلة التي تميز الدور القضائي بهذا الشأن .

وينتهي الكاتب الى دور الضمانات الشعبية في الوفاء بالالتزامات الدستورية وهو ما اورده الكاتب من خلال تعزيز دور الاحزاب في الانظمة السياسية ولم يغفل الباحث التمييز بهذا الصدد بين الانظمة الحزبية المختلفة كنظام الحزب الواحد ونظام الثنائية الحزبية ونظام التعددية الحزبية وما لتلكم الانظمة من حسنات ومساوئ قد تؤثر على مهام القوى الشعبية واثرها في التزام السلطات بتلك الالتزامات

ولم يكتفي الكاتب بما للأحزاب السياسية من اهمية وانما استغرق في شرح جانب اخر مهم يؤدي دورا هاما في الحياة السياسية الا وهو الراي العام وما يشكله من بيان او انعكاس لوجهة النظر الوطنية حول المنعطفات والقضايا التي يعيشها المجتمع .

كما قد افرد الكاتب جزءا مهما من الكتاب لبيان ما للسلطة التشريعية من وسائل مهمه تعتمد من خلالها الى مراقبة اعمال السلطات بما يكفل تنفيذ الالتزامات الدستورية وذلك من خلال وسائلها الرقابية المتمثلة بالاستجواب والذي افرد فيهكل من حق السؤال وحق الاستجواب واعتقد في الحقيقة ان حق السؤال يمثل جزئية خاصة قد لا تتدرج ضمن الاستجواب بالضرورة الا ان الكاتب ارتأى دراسة السؤال ضمن حالة الاستجواب ..ويعرج الكاتب على التحقيق النيابي مصحوبا بالمسؤولية الوزارية التي اعتقد بانها لا تقوم بالضرورة مع التحقيق كما انها لاتعد وسيلة رقابية وإنما المسؤولية هي نتيجة للوسائل الرقابية ان جاءت ببينة المخالفة الدستورية .

ناقش الكتاب على مدى صفحته كيفية الوفاء بالالتزامات الدستورية ودور المشرع الدستوري في ضمان الوفاء بهتا مارا بشكل مفصل على اهمية ما للرقابة على دستورية

القوانين في العراق من شأن في تنفيذ الالتزامات الدستورية سواء كانت الرقابة سياسية ام قضائية وذلك الى جانب الضمانات الشعبية المعول عليها في حل نفس الاشكالية لكون الشعب هو صاحب المصلحة الحقيقية والمعنى الاول بتنفيذ تلكم الالتزامات بتياراته وأحزابه ومؤسساته الفاعلة .

وختم الكتاب بجملة من التوصيات التي تستعرض مقترحات من خلالها ابتغى المؤلف التوصل الى حلول ناجعة متوخيا المتناقضات المطروحة بحيث يستنتج الباحث عدة مسائل من شأنها ان تسهم في ايجاد الحلول لمشكلات الاخلال بالالتزام الدستوري المفروض من قبل الوثيقة العليا في الدولة والقوانين الاساسية وذلك بدعوات الى المشرع الدستوري والعادي بضرورة الالتفات الى مسألة الالتزامات الدستورية وكون الوثيقة الدستورية هي تعبير عن نص لا يتجزأ من حيث القيمة واهمية الزام السلطات العامة بالأخذ القوانين مع السماح للأفراد بالطعن امام الهيئة المعنية بالرقابة على التزاماتها الدستورية .

وعليه يمكن القول بان الكتاب كان ملما بكافة اشكالات المسألة وقد اجاد في محاكاة الواقع الدستوري من ناحية الرقابة على الالتزامات الدستورية فقد تناول كافة المعوقات التي قد تقف في طريق متابعة القضاء الدستوري لضرورة الالتزام بها من قبل السلطات لاسيما الرئيسية في الدولة.

اهم المصادر المعتمدة في الكتاب المؤلف:

- ١- اسماعيل مرزعة، مبادئ القانون الدستوري والعالم السياسي، عمان: دار ورد للنشر، ٢٠١١.
- ٢- سامي جمال الدين، القانون الدستوري والشرعية الدستورية على ضوء قضاء المحكمة الدستورية العليا، ط٢، منشأة المعارف: ٢٠٠٥ .
- ٣- عصام البرزنجي وبدير علي محمد وياسين السلامي، مبادئ واحكام القانون الإداري، بيروت: مكتبة السنهوري، ٢٠١٥ .
- ٤- ثروت بدري، النظم السياسية، ج ١، القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٧٠.
- ٥- ماجد راغب الحلو، القانون الدستوري، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، ٢٠٠٨.
- ٦- نعمان الخطيب، الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري، ط١، الاصدار السادس، عمان: ٢٠١٠.
- ٧- احمد فتحي سرور، القانون الجنائي الدستوري، القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٦.